

مراحل تطور نظام الرقابة في تونس	
من 1960 إلى 1980 فترة أزمة تميزت بضعف النشاط	
من 1980 إلى 1987 فترة تنشيط هياكل الرقابة و تدعيمها	
بداية من 1988 فترة إقامة تنظيم دقيق و تنسيق بين الهياكل	

4

ميزانية الدولة

الجزء الرابع

إعداد : الطاهر زروق
موقع المفيد في المالية العمومية / <http://moufid.jimdo.com>

1

التعريف بهياكل الرقابة

5

الرقابة على التصرف في الميزانية

2

هياكل الرقابة العامة

- دائرة المحاسبات
- هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية

6

هدف الرقابة

تهدف الرقابة إلى التثبت من سلامة التصرف في الأموال العمومية و تمارس على عمليات تنفيذ الميزانية قبضا و صرفا في جميع مراحلها

3

دائرة المحاسبات

يرجع إليها بالنظر مراقبة التصرف في المال العام
أيضا كان ومهما كان النظام القانوني المنطبق على
الذوات المادية أو المعنوية المتصرفة فيه
أحدثت دائرة المحاسبات بموجب الفصل 69 من
الدستور و نظمت بمقتضى القانون عدد 8 لسنة
1968 المؤرخ في 8 مارس 1968
ترفع نتائج أعمالها إلى رئيس الدولة و السلطة
التشريعية

7

هيئة الرقابة العامة للمالية

تتولى تحت السلطة المباشرة لوزير المالية إجراء
مهام تفقد و مراقبة مشروعية و جدوى تصرف
وحسابات مصالح الدولة والجماعات المحلية
والمؤسسات والمنشآت العمومية، وتقوم بتفقد
الهيكل بجميع أنواعها التي تلتجئ مباشرة أو بصفة
غير مباشرة إلى مساهمة مالية من الدولة أو من
الجماعات المحلية.
ينظم الأمر عدد 2886 لسنة 2000 المؤرخ في 7
ديسمبر 2000 طرق تسيير الهيئة

10

هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية

هيئة عليا ترجع بالنظر مباشرة إلى سلطة الوزير الأول .
أحدثت بمقتضى قانون المالية لسنة 1982. وقد صدر تبعا لذلك الأمر
عدد 6 لسنة 1982 المؤرخ في 5 جانفي 1982 المتعلق بالقانون
الأساسي الخاص بأعضاء المراقبة العامة للمصالح العمومية
تتولى الهيئة إجراء المراقبة العليا على مصالح الدولة والجماعات
المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية، وتقوم بتفقد الهيكل بجميع
أنواعها التي تلتجئ مباشرة أو بصفة غير مباشرة إلى مساهمة مالية
من الدولة أو من الجماعات المحلية.
كما تقوم الهيئة بإبداء رأيها في شأن التدابير التشريعية والترتيبية التي
تهدف إلى تنظيم وتحسين أساليب العمل صلب المصالح العمومية.

8

هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة و الشؤون القارية

تتولى تحت السلطة المباشرة لوزير أملاك الدولة
و الشؤون القارية إجراء مهام التفقد و المراقبة
على التصرف في أملاك الدولة المنقولة و القارية،
كما يشمل التفقد الجماعات المحلية والمؤسسات
والمنشآت العمومية والهيكل بجميع أنواعها التي
تلتجئ مباشرة أو بصفة غير مباشرة إلى مساهمة
مالية من الدولة أو من الجماعات المحلية.

11

هيكل الرقابة العامة المتخصصة

هيئة الرقابة العامة للمالية

هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة
و الشؤون القارية

9

هيكل الرقابة القطاعية

هيكل لا يتعدى اختصاصها المصالح
و المؤسسات الراجعة بالنظر إلى الوزارة
التي ينتمي إليها كل منها

أمثلة

- التفقدية العامة لوزارة الداخلية
- التفقدية العامة لوزارة التربية
- التفقدية العامة لوزارة الصحة
- التفقدية العامة لوزارة الشؤون الخارجية...

12

مراقبي المصاريف العمومية

ترجع مصلحة مراقبة المصاريف العمومية بالنظر للوزارة الأولى وهي تمارس رقابتها على مشاريع التعهد بالنفقات عملا بالفصل 88 من مجلة المحاسبة العمومية ووفق ما جاء بالأمر عدد 1999 لسنة 1989 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989.

16

تفقدية المراكز المحاسبية بوزارة المالية

تتولى تحت السلطة المباشرة للمدير العام للمحاسبة العمومية و الإستخلاص القيام بعمليات تفقد ميدانية فجنبة بالمراكز المحاسبية على اختلاف أنواعها وهي تهدف للتأكد من صحة إنجاز عمليات الإستخلاص و تأدية النفقات و مسك الحسابات و سلامة تداول الأموال العمومية و القيم من قبل المحاسبين العموميين

13

المحاسبين العموميين

تقع تسمية المحاسبين العموميين من قبل وزير المالية أو من فوض له وزير المالية في ذلك وهم يخضعون مباشرة لسلطته دون سواه. الطرف الوحيد الذي يمارس وجه من أوجه الرقابة وفي نفس الوقت مكلف بتنفيذ الميزانية و هو على هذا الأساس خاضع لرقابة جل الهيئات الأخرى

17

هياكل الرقابة المستندية

خلافا لهيكل الرقابة و التفقد التي تم التطرق لها سابقا فإن هذه الهياكل تمارس رقابتها على الوثائق المقدمة لها من قبل أمرى القبض و الصرف و ليس لها أن تنتقل على عين المكان للتدقيق الميداني و ما يميز رقابتها أنها رقابة دائمة و مستمر لا تستثنى أية عملية تدخل في نطاق نظرها

لجان الصفقات

مراقبي المصاريف العمومية

المحاسبين العموميين

14

هياكل الزجر

دائرة الزجر المالي

زيادة على الإجراءات التأديبية و كذلك الإحالة على محاكم الحق العام يمكن أن يعاقب المسؤول الذي ارتكب خطأ من أخطاء التصرف من طرف دائرة الزجر المالي وهي هيئة قضائية زجرية ذات صبغة مالية أوكل إليها ردع أخطاء التصرف التي ترتكب إزاء الدولة و المؤسسات العمومية الإدارية و الجماعات المحلية و المشاريع العمومية. عملا بالقانون عدد 74 لسنة 1985 المؤرخ في 20 جويلية 1985، المنعج بالقانون عدد 34 لسنة 1987 المؤرخ في 6 جويلية 1987 و المتمم بالقانون عدد 54 لسنة 1988 المؤرخ في 2 جوان 1988. لأن كانت دائرة الزجر المالي تكتسي طابعاً زجرياً ، فهي لا تنتمي الى صنف المحاكم الجزائية.

18

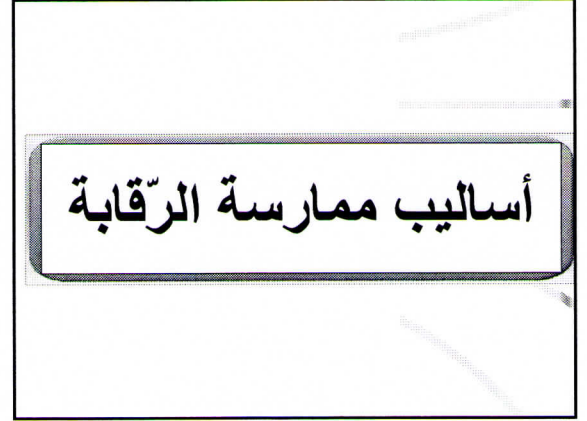
لجان الصفقات

- اللجنة العليا للصفقات.
- اللجان الوزارية للصفقات.
- اللجان الجهوية للصفقات.
- اللجان البلدية للصفقات.
- لجان الجامعات للصفقات.
- لجان المنوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية للصفقات.

15

تمازج أصناف الرقابات			
لاحقة	مواكبة	مسبقة	رقابة
السلطة التشريعية	XXX	السلطة التشريعية	سياسية
الهيئات العامة للرقابة الهيئات العامة للرقابة هيكل الرقابة القطاعية دائرة المحاسبات	المحاسب العمومي الهيئات العامة للرقابة هيكل الرقابة القطاعية دائرة المحاسبات	لجان الصفقات مراقبي المصاريف	إدارية
دائرة المحاسبات دائرة الزجر المالي	XXX	XXX	قضائية

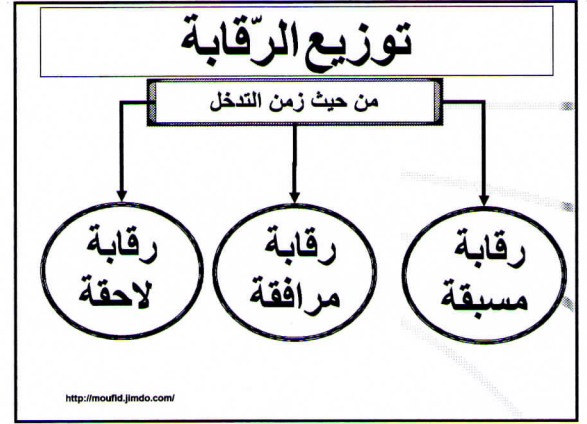
22



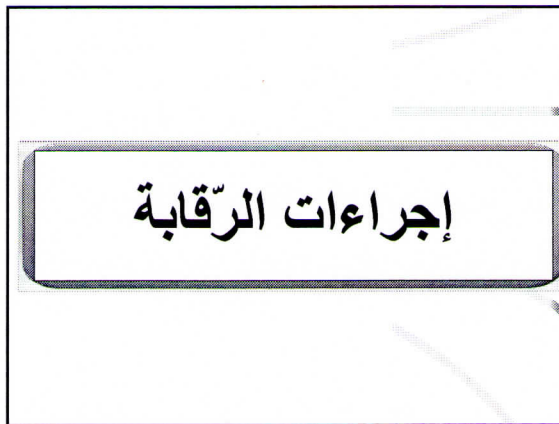
19



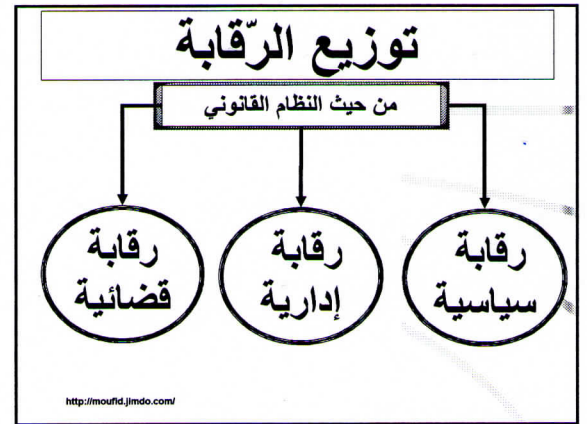
23



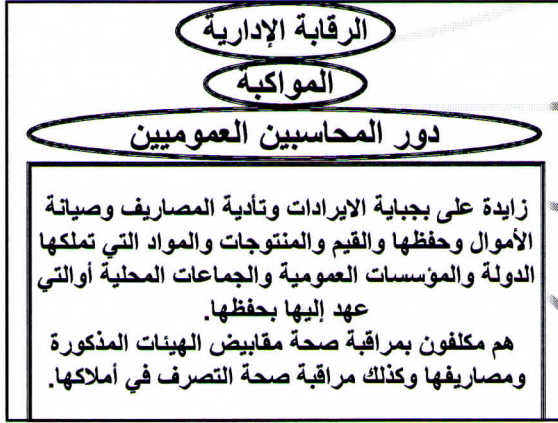
20



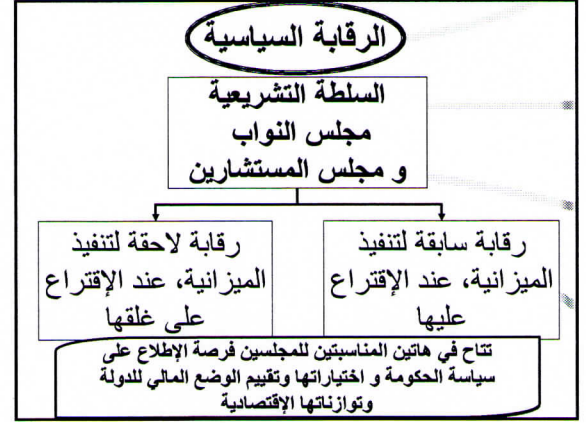
24



21



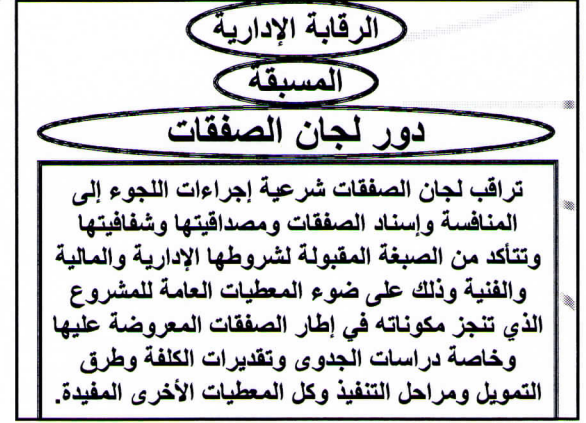
28



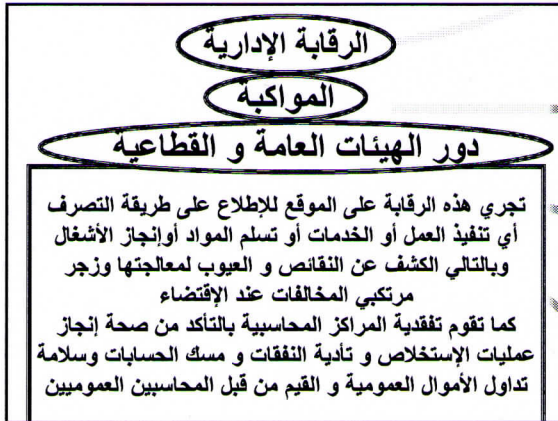
25



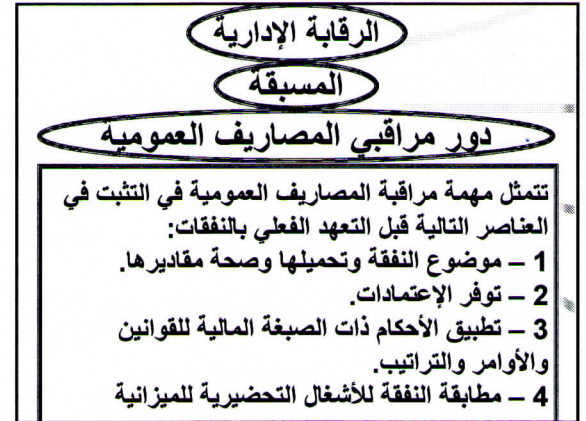
29



26



30



27

الرقابة القضائية
رقابة لاحقة فحسب
دور دائرة المحاسبات

تتميز الإجراءات القضائية لديها بـ:
التقاضي الإجباري (وجوب تقديم الحسابات لها)
الصبغة غير التنازعية للتقاضي
الصبغة التحاورية للإجراءات
الصبغة الكتابية للإجراءات
الصبغة السرية للإجراءات

34

الرقابة الإدارية
المواكبة
دور دائرة المحاسبات

تتميز هذه الرقابة المواكبة لدائرة المحاسبات
بكونها ميدانية
و ليست رقابة قضائية و تتمحور حول تقييم
التصرف و قديم ملاحظات واقتراحات بهدف
تجاوز الإخلالات التي يتم الوقوف عليها بمناسبة
القيام بمهام المراقبة على عين المكان.

31

الرقابة القضائية
رقابة لاحقة فحسب
دور دائرة المحاسبات

تصدر أحكاما بـ:
تبرئة ذمة المحاسب
أو تعميم ذمته
و يمكن لها مراجعة قراراتها بنفسها سواء بطلب
من المحاسب أو بطلب من مندوب الحكومة

35

الرقابة الإدارية
اللاحقة
الهيئات العامة و القطاعية و دائرة المحاسبات

تأتي هذه الرقابة بعد الفراغ من كافة إجراءات ومراحل تنفيذ
الميزانية وهي تسعى للتأكد من تطابق المعطيات الواردة
بوثائق إثبات النفقات مثلا والواقع العملي ويستعمل فيها عادة
أسلوب الجرد وهي بالأساس رقابة ميدانية.
أما دائرة المحاسبات فمن بين مهامها اللاحقة إصدار تصريح
عام في المطابقة بين حسابات المحاسبين العموميين والحساب
العام لإدارة المالية
زيادة على التقرير السنوي الذي يرفع لرئيس الدولة

32

الرقابة القضائية
رقابة لاحقة فحسب
دور دائرة الزجر المالي

يترنس هذه الدائرة الرئيس الأول لدائرة المحاسبات
وينوبه أحد رؤساء الدوائر بالمحكمة الإدارية و جعلت
عضويتها متناصفة بين قضاة دائرة المحاسبات
والمحكمة الإدارية
وهي تبت في أخطاء التصرف المرتكبة في حق الهيئات
العمومية

36

الرقابة القضائية
رقابة لاحقة فحسب
دور دائرة المحاسبات

تقضي في حسابات المحاسبين العموميين باعتبارهم
مسؤولين شخصيا و ماليا عن شرعية العمليات المالية
قبضا و صرفا، وتنظر في التصرفات الفضولية.
كما يمكن لها أن تثير اختصاصها في شأن الحسابات
التي أسندت تصفيتها إلى السلطة الإدارية و تبت في شأن
الطعون الموجهة ضد القرارات الصادرة عن تلك
السلطة و ضد الأحكام الصادرة عن الدائرة نفسها

33

الرقابة القضائية

رقابة لاحقة فحسب

دور دائرة الزجر المالي

تصدر أحكاما تكتسي الصبغة التنفيذية
بخطية يتراوح مبلغها ما بين الجزء الثاني
عشر و كامل المرتب الخام السنوي الذي
يتمتع به مرتكب الخطأ بقطع النظر عن
العقوبات التأديبية أو الجزائية.

37

موقع المفيد في المالية العمومية

<http://moufid.jimdo.com>

38